



دليل السياسات والإجراءات

سياسة مكافحة الرشوة والفساد العالمية

صفحة 1 من 5

نلتزم بإجراء الأعمال التجارية بنزاهة ووفقًا لأعلى المعايير الأخلاقية، كما نحظر بشدة جميع أشكال الرشوة والفساد. تُطبّق هذه السياسة على جميع الفروع التابعة لشركة Spraying Systems Co. الكائنة في المواقع والبلدان حول العالم التي تُجرى فيها الأعمال التجارية، حسبما يتوافق مع جميع القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية ("FCPA")، وقانون الفساد الكندي للموظفين العموميين الأجانب ("CFPOA")، وقانون الرشوة البريطاني ("UKBA")، والقوانين واللوائح المماثلة لمكافحة الرشوة والفساد التي سنتها البلدان الأخرى.

تحظر هذه السياسة بشدة إعطاء رشوة المسؤولين الحكوميين المحليين والأجانب، وكذلك رشوة موظفي القطاع الخاص (التجاري)، وهو ما يشمل إعطاء أي شيء ذي قيمة أو الوعد به أو الإذن بإعطائه أو تقديمه لأي عميل أو شريك تجاري أو بائع أو جهة خارجية أخرى، وذلك بغرض الحث على فعل أي نشاط غير قانوني أو منح مكافأة عليه فيما يتعلق بأعمالنا التجارية.

قد يؤدي انتهاك هذه السياسة وجميع القوانين المعمول بها إلى توقيع عقوبات مدنية وجنائية صارمة، بما في ذلك السجن، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تأديبية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إنهاء الخدمة.

نظرة عامة على السياسة

يُحظر على الموظفين والجهات الخارجية التي تعمل نيابة عن الشركة إعطاء أي شيء ذي قيمة أو دفع ثمنه أو الوعد به أو تقديمه أو الإذن بإعطائه أو غير ذلك من محاولات سداد ثمن أي شيء ذي قيمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال طرف آخر)، لصالح أي شخص (مسؤول حكومي أو شخص/كيان خاص) بغرض التأثير في هذا الشخص على نحو غير مشروع بهدف مساعدة الشركة في الحصول على منفعة تجارية غير قانونية.

قد يشمل أي شيء ذي قيمة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- فرصًا تجارية؛ أو
- أموالًا نقدية أو ما يعادلها (مثل بطاقات الهدايا) أو القروض؛ أو
- سداد ثمن هدايا ووجبات ورحلات سفر ووسائل ترفيه غير مشروعة؛ أو
- منح امتيازات خاصة، بما في ذلك توفير عروض عمل أو فترة تدريب؛ أو
- التبرعات لمؤسسة خيرية تابعة لجهة خارجية أو تحت رعايتها؛ أو
- مساهمات سياسية

قد تتخذ المدفوعات المحظورة عدة أشكال مختلفة، ولكنها عادة ما تندرج تحت تصنيف "خدمة مقابل خدمة" حيث تُقدم "المدفوعات" المعنوية مقابل الحصول على بعض المنافع أو الفوائد غير المشروعة.

تشمل المدفوعات المحظورة، على سبيل المثال لا الحصر:

- حث الطرف المستفيد على منح عقد للشركة (حتى وإن لم يرسُ العقد على الشركة)؛
- التمتع بمعاملة مميزة في عدة أمور (مثل الضرائب، أو الجمارك، أو التصاريح، أو التراخيص) التي لن تُتاح للشركة بدونها؛ أو
- التحايل أو التسبب في عدم إنفاذ القوانين أو اللوائح السارية على الشركة.

يُحظر على جميع الموظفين والجهات الخارجية، الذين يعملون نيابة عن الشركة، طلب أو تلقي أي شكل من أشكال الرشوة، أو الهدايا، أو العمولة الخفية فيما يتعلق بالعمل التجاري. قد يمثل العرض وحده (حتى في حالة قبوله) رشوة، كما يُمنع استخدام الأموال الشخصية لسداد مدفوعات مخالفة لهذه السياسة.



المسؤولون الحكوميون

في حين أن هذه السياسة تحظر استخدام الرشوة في التعاملات مع جميع الأشخاص، سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة، فإن التعاملات مع المسؤولين الحكوميين تنطوي على مخاطر مرتفعة لحدوث فساد.

يُقصد بالمسؤولين الحكوميين ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

- أي مسؤول عن منصب سياسي أو حكومي، سواء أكان منتخباً أم معيناً؛
- أي موظف حكومي أو أشخاص يتصرفون بصفة رسمية (يعملون بموجب تفويض بالسلطة من الحكومة للقيام بالمسؤوليات المنوطة بهم)؛
- أي حزب سياسي، أو مسؤول في حزب، أو مرشح لمنصب سياسي؛
- أي فرد من أفراد العائلة المالكة؛
- أي مسؤول أو موظف يعمل في منظمة دولية عمومية مثل البنك الدولي أو منظمة التجارة العالمية أو أي قسم أو وكالة من هذا النوع من المنظمات؛
- أي مسؤول أو ممثل أو موظف في شركة تخضع لملكية كاملة أو ملكية جزئية أو تحت سيطرة الحكومة، بما في ذلك موظفو الشركات المملوكة للدولة أو الخاضعة لسيطرة الدولة (فيما معناه، أي كيانات خاصة ظاهرياً ولكنها تخضع لمستوى معين من الملكية الحكومية أو النفوذ الحكومي)؛
- أقارب أي مسؤول حكومي، بما في ذلك الأزواج، أو المُعالون، أو أفراد العائلة المباشرين.

يعتبر الابتعاد عن التعامل أمراً مهماً لمنع ظهور أي سلوك غير مشروع مع المسؤولين الحكوميين. نظراً لعدم وضوح احتمالية كون كيان يعينه مملوكاً للحكومة أو خاضعاً لسيطرتها، فمن المهم أن تدرك أن الأشخاص غير المصنفين على أنهم "مسؤولون" بموجب القوانين المحلية يمكن اعتبارهم مسؤولين حكوميين بموجب قوانين مكافحة الرشوة و/أو مكافحة الفساد المعمول بها.

الهدايا، والوجبات، ورحلات السفر، ووسائل الترفيه

يُمنع منعاً باتاً تقديم أي هدايا، أو وجبات، أو رحلات سفر، أو وسائل ترفيه بغرض التأثير على نحو غير مشروع في أي شخص، وخاصةً المسؤولين الحكوميين، نظير الحصول على أي امتياز أو فائدة غير مشروعة. فضلاً عن ذلك، لا يُسمح أبداً بتقديم الهدايا النقدية أو ما يعادلها، مثل بطاقات الهدايا.

تعتبر كل من الهدايا غير النقدية والوجبات ورحلات السفر ووسائل الترفيه، وغيرها من النفقات الترويجية الأخرى ذات القيمة، رشوةً في حال تم تقديمها لغرض غير مشروع، إلا أنه يجوز للشركة تقديم ضيافة معقولة لإتاحة مناقشة الأعمال التجارية بشكل مشروع، ما دام الغرض من النفقات نفسها ليس تحفيز طرف ما لمنح الشركة منفعة معينة.

على سبيل المثال، يجوز للشركة إنفاق مبالغ معقولة من المال لتوفير ضيافة حسنة النية (1) مرتبطة بشكل مباشر بالترويج أو العرض أو شرح المنتجات أو الخدمات، والتي تشمل مناقشة المسائل التجارية، أو (2) المتكبدة في سياق تحرير العقد أو إبرامه. وبناءً عليه، في ظل الظروف المناسبة، قد تشمل النفقات المقبولة تقديم هدايا غير مكلفة (مثل العناصر الترويجية التي تحمل علامة الشركة التجارية أو رموزاً بسيطة تدل على الاحترام والتقدير المتعلق بعلاقات العمل الحالية والجديدة)، والوجبات ووسائل الترفيه المعقولة، والسفر حسب المعايير التي تكفلها الشركة (من أجل زيارة مقر الشركة و/أو مرافق التصنيع).

الضيافة مسموح بها بشرط:

- ألا يُتوقع أن يتم تقديمها مقابل منح أي امتياز أو منفعة تجارية ("خدمة مقابل خدمة")؛
- ألا يتم تقديمها بشكل مستمر وأن تكون بسيطة ومعقولة من حيث التكلفة في ظل الظروف المعمول بها؛
- الالتزام بالقانون المعمول به والأعراف المحلية وممارسات الأعمال؛
- ألا يبدو الأمر وكأنه التزام على عاتق الطرف المستفيد؛
- تكبُّد نفقاتها علناً، دون بذل جهد لإخفائها، وتوثيقها بدقة في دفاتر وسجلات الشركة وفقاً لجميع سياسات الشركة المعمول بها؛



دليل السياسات والإجراءات

سياسة مكافحة الرشوة والفساد العالمية

صفحة 3 من 5

- الدفع مباشرة، حيثما أمكن، لمقدمي الخدمة وليس إلى الطرف المستفيد نفسه، وإذا تعذر ذلك، لا يتم السداد إلا من خلال إيصالات أصلية؛
- عدم توفيرها للأزواج أو الأطفال أو غيرهم من أقارب العملاء الحاليين أو المحتملين أو المسؤولين الحكوميين (ما لم يتم اعتمادها خصيصًا مسبقًا من مجلس إدارة شركة Spraying Systems Co.)؛
- ألا تُفسر على أنها رشوة أو مكافأة، أو تتسبب في إحراج للشركة بأي شكل من الأشكال؛
- ألا تكون مطلوبة من جانب الطرف المستفيد.

يلزم الحصول على موافقة كتابية مسبقة في حال كان الموظف أو ممثل الجهة الخارجية يخطط لتقديم الضيافة المسموح بها. قد يخضع عدم طلب موافقة مسبقة والحصول عليها لتوفير الضيافة للإجراءات التأديبية التي قد تصل إلى إنهاء الخدمة أو تشتمل عليه.

قد يشكل التوقيت والسياق المحيط بتقديم الهدية، والذي يتضمّن الأمور التجارية والإدارية السابقة أو الحالية أو المستقبلية، عاملاً في تحديد ما إذا كان يمكن اعتبارها رشوة من عدمه. وعلى سبيل المثال، قد يُنظر إلى توزيع تذاكر الفعاليات الرياضية المحلية على أنها مشروعة بصفتها جزءًا من عملية الترويج لمنتجاتنا وخدماتنا، إلا أنها قد لا تكون مشروعة إذا قُدمت أثناء عملية التفتيش الحكومية في الوقت الذي تنتظر فيه الشركة الحصول على الموافقة على الترخيص.

المساهمات السياسية والخيرية

لا يُسمح على الإطلاق بتقديم أي مساهمة سياسية أو خيرية مقابل الحصول على أي امتياز أو فائدة. يستخدم الأفراد الفاسدون مخططاً مشتركاً، ألا وهو توجيه الشركات لتقديم مساهمات سياسية أو خيرية، ومن خلالها يتم التمويه على عملية دفع الرشوة. بالإضافة إلى القوانين الأمريكية المتعلقة بالأحزاب السياسية أو المرشحين غير الأمريكيين، يحظر القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية (FCPA) تقديم أي مدفوعات تنطوي على شبهة فساد إلى الأحزاب السياسية والمرشحين غير الأمريكيين. كما تحظر القوانين المحلية في العديد من البلدان تقديم المدفوعات إلى الأحزاب السياسية تمامًا.

تعد الطلبات المقدمة من جانب جهات خارجية بغرض تقديم مساهمة إلى أي منظمة أو شخص معين "إشارة تحذير" لاحتمالية وجود قضية فساد. يجب الإبلاغ فوراً عن وجود أي إشارات تحذيرية من هذا القبيل إلى كبير مسؤولي الامتثال. وكقاعدة عامة، لا تقدم شركة Spraying Systems Co. أي مساهمات خيرية أو سياسية، باستثناء المذكورة صراحة والموافق عليه كتابياً من جانب أحد أعضاء مجلس الإدارة.

توظيف المسؤولين الحكوميين أو إشراكهم في العمل

لا يُسمح على الإطلاق بتعيين أو إشراك مسؤول حكومي، أو أحد أفراد عائلته المباشرين، للتأثير بشكل غير لائق في المسؤول، أو مقابل الحصول على أي امتياز أو فائدة غير مشروعة. يجوز أن تُعين الشركة مسؤولين حكوميين أو أحد أفراد عائلتهم المباشرين أو تشركهم في أداء الخدمات، بشرط أن تكون لغرض تجاري مشروع. لا يجوز تعيين مسؤول حكومي أو قريب مسؤول حكومي أو إشراكهم في أداء الخدمات لصالح الشركة بدون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من كبير مسؤولي الامتثال في الشركة أو مجلس الإدارة.

العلاقات مع الجهات الخارجية

تحظر قوانين مكافحة الفساد المعمول بها أي مدفوعات تنطوي على شبهة فساد قد تدفعها الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر جهة خارجية، بما في ذلك أي وكيل، أو مستشار، أو موزع، أو شريك في المشروع المشترك يتصرف بالنيابة عن الشركة أو لصالحها. بما في ذلك المتعاقدون من الباطن أو المستشارون المُعيّنون من جانب جهات خارجية للقيام بعمل ما نيابة عن الشركة. ونظرًا لأن الجهات الخارجية تتصرف نيابة عن الشركة، فإنها قد تتحمل المسؤولية عن أي سوء تصرف يصدر من جانبهم، تحت ظروف معينة. لا يُسمح لأي طرف خارجي ولا يجوز له اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تتخذها الشركة بنفسها.



دليل السياسات والإجراءات

سياسة مكافحة الرشوة والفساد العالمية

صفحة 4 من 5

تُطبق القواعد التالي ذكرها على جميع العلاقات مع الجهات الخارجية:

- لا يجوز للجهات الخارجية القيام بأي أعمال محظورة بموجب هذه السياسة أو غيرها من سياسات الشركة؛
- الجهات الخارجية غير مفضولة لتقديم أي مدفوعات إلى المسؤولين الحكوميين نيابة عن الشركة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة وصرحة من كبير مسؤولي الامتثال أو مجلس الإدارة، كما يُشترط على أي مدفوعات مقدمة إلى كيان حكومي أن تكون مدعومة بإيصال حكومي رسمي؛
- يتعين على الموظفين المسؤولين عن العلاقات مع الجهات الخارجية فهم مؤهلات الجهات الخارجية، لأداء العمل الذي عُيّنوا من أجله وتوثيقها، وفهم أنشطة الجهات الخارجية جيداً ومراقبتها باستمرار والتأكد من أن أفعالهم تتوافق مع هذه السياسة؛
- يتحمل المسؤولون عن العلاقات مع الجهات الخارجية مسؤولية الإبلاغ عن توقعات الشركة إلى الجهات الخارجية التابعة للشركة؛
- تكون العمولات، والبدلات، والتعويضات، وغيرها من المدفوعات المُقدمة للجهات الخارجية متعارفاً عليها ومعقولة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة، ويجب أن ينعكس ذلك بشكل صحيح على بيانات الشركة المحاسبية والمالية.
- لا يجوز أن تُسدد المدفوعات إلى الجهات الخارجية نقداً. يُنظر في أي ظروف تمنع تسديد المدفوعات بطريقة غير نقدية، والموافقة عليها وتوثيقها بشكل مناسب يوضح سبب هذا الاستثناء.

مخاطر الفساد/عوامل خطر الإشارات التحذيرية

بموجب القانون الأمريكي لمكافحة ممارسات الفساد الأجنبية (FCPA)، حددت وزارة العدل الأمريكية بعض الظروف التي تشير إلى مخاطر الفساد أو تقتصر سبباً لمعرفة أي مدفوعات غير قانونية تجريها جهات خارجية. يُشار عادة إلى مثل هذه الظروف باسم "الإشارات التحذيرية". لا تعني إشارة التحذير بالضرورة أن العلاقة لا يمكن أن تمضي قدماً، ولكنها قد تنبه إلى أهمية إجراء مزيد من التدقيق وتكثيف الاحتياطات ضد الانتهاكات المحتملة.

تتأين الإشارات التحذيرية، التي تستدعي إجراء المزيد من التحقيقات، عند اختيار الجهات الخارجية أو العمل معها. تشمل بعض الأمثلة ما يلي، دون أن تقتصر عليها:

- عندما تكون المعاملة مُبرمة في بلد معروف بمدفوعاته التي تنطوي على شبهة فساد؛
- عندما تكون لدى الجهة الخارجية علاقة عائلية أو شخصية أو مهنية وطيدة مع مسؤول حكومي أو أحد أقارب مسؤول ما؛
- عندما تعترض الجهة الخارجية على إدراج مكافحة الرشوة في اتفاقيات الشركة المُبرمة؛
- عندما تفتقر الجهة الخارجية إلى الشفافية في سجلاتها المحاسبية؛
- عندما تطلب الجهة الخارجية شروطاً تعاقدية أو إجراءات دفع غير عادية، كالتالي من شأنها أن تثير قضايا متعلقة بالقانون المحلي، مثل الدفع نقداً أو الدفع بعملة بلد آخر أو إجراء عملية الدفع في بلد ثالث؛
- عندما تكشف العناية الواجبة أن الطرف الخارجي هو شركة صورية أو لديه هيكل مؤسسي غير تقليدي آخر؛
- عندما تتجاوز عمولة الجهة الخارجية أو رسومها "السعر السائد".

بصفة عامة، إن أي حقيقة تثير التساؤل حول ما إذا كانت الجهة الخارجية تقدم خدمة ضرورية بسعر السوق المعقول من عدمه تُعد إشارة تحذير. في حال فقد المسؤول عن العلاقة الثقة في التزام الجهة الخارجية بمعايير الشركة أو ملاحظاتها "إشارات تحذيرية" التي تشير إلى احتمالية حدوث سلوك غير مشروع، يلتزم المسؤول بالإبلاغ عن مخاوفه إلى كبير مسؤولي الامتثال في الشركة، أو الموارد البشرية، أو الإدارة العليا، أو أحد أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة ومراجعة المستشار القانوني.

في حال عرف أي موظف أو مسؤول عن العلاقة بوجود احتمالية بأن الجهة الخارجية تتعامل مع أحد المسؤولين الحكوميين نيابة عن الشركة أو كانت شخصاً أو كياناً أجنبياً (غير أمريكي)، يجب عليه الإبلاغ فوراً عن المسألة لغرض مراجعتها. سيحدد كبير مسؤولي الامتثال في الشركة أو الموارد البشرية أو الإدارة العليا أو مجلس إدارة الشركة بمساعدة المستشار القانوني، مستوى العناية الواجبة المطلوبة من أي جهة خارجية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ملء استبيان العناية الواجبة. لا بُد من معالجة أي مسائل تثار أثناء عملية المراجعة وتسويتها بما يتوافق مع توجيهات المستشار القانوني.



دليل السياسات والإجراءات

سياسة مكافحة الرشوة والفساد العالمية

صفحة 5 من 5

بمجرد أن تعين الشركة وكبيراً أو مستشاراً، يتولى المسؤول عن العلاقة مراقبة أنشطة الفرد، ونفقاته، وتوثيقها وفقاً للسجلات المحاسبية والمالية المعمول بها؛ لضمان استمرار الامتثال لقوانين مكافحة الفساد المعمول بها والسياسة الماثلة.

حفظ السجلات وتدقيقها

يتعين وصف جميع النفقات على نحو دقيق وكامل وحسابها بشكل مشروع في سجلات الشركة وبياناتها المالية. يلتزم جميع الموظفين بتوخي الحذر عند السماح بأي عمليات دفع للوفاء بالتزامات الشركة، ونفقاتها، وسياساتها المحاسبية المتعلقة بالفواتير القانونية فقط عن العمل المنجز بالفعل، مع عدم السماح مطلقاً بدفع أي نفقات غير عادية، أو مبالغ فيها، أو موصوفة بصورة غير تفصيلية أو غير موثقة بشكل كافٍ أو تثير تساؤلات حول مشروعيتها.

من المتوقع أن يعمل مدققو الشركة بشكل مستقل، وأن يعملوا مع المسؤولين المعنيين في الشركة والمستشارين القانونيين حسب الضرورة، لتوضيح أي أسئلة تتعلق بتطبيق هذه السياسة.

الإبلاغ عن الانتهاكات وسياسة عدم الانتقام

يتعين على جميع الموظفين والجهات الخارجية الإبلاغ فوراً لدى معرفتهم أو شكهم في حدوث انتهاك محتمل لهذه السياسة أو أي قوانين تتعلق بمكافحة الفساد، إلى مدير الامتثال في الشركة، أو الموارد البشرية، أو الإدارة العليا، أو أحد أعضاء مجلس الإدارة.

تحظر شركة Spraying Systems Co. بشكل صارم أي أعمال انتقامية ضد أي موظف يبلغ، بحسن نية، عن الانتهاكات المحتملة أو الفعلية لسياساتها أو للقانون. يحق لكل موظف مواجهة المخاوف الأخلاقية بحسن نية بدون الخوف من العقاب أو المضايقات من زملائه في العمل، أو المشرفين، أو الإدارة العليا. تقدر الشركة الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، ويتم التعامل مع جميع البلاغات بلياقة واحترام. تحترم الشركة طلبات عدم الإفصاح عن الهوية، إلا إذا كان الإفصاح إلزامياً بموجب القانون.

يتم التحقيق بشكل كامل في الانتهاكات المحتملة لهذه السياسة و/أو قوانين مكافحة الفساد. يخضع الأفراد الذين ينتهكون هذه السياسات أو القوانين لإجراءات تأديبية تصل إلى إنهاء الخدمة. يجوز اتخاذ إجراءات قانونية في حال أدى الانتهاك إلى إلحاق ضرر مالي بالشركة أو التسبب في أذى لسمعتها أو تعاملاتها التجارية المستقبلية.

يشكل عدم الإبلاغ عن انتهاك معروف أو مشتبه فيه لهذه السياسة انتهاكاً مستقلاً، ويخضع للتحقيق والإجراءات التأديبية.